

الافتتاحية

المدير العام
اللواء عباس ابراهيم

أخطارُ تستدعي التعقل



ملف النزوح السوري وتداعياته الثقيلة جدا على لبنان واللبنانيين حتى صار يُشكل مادة انقسام اضافية.

عمليا، لا يمكن حماية لبنان في المرحلة المقبلة اذا استمرت الحال على ما هي عليه الآن. هناك ضرورة قصوى لاستغلال عنوان الحكومة والعمل بموجبه، اي "بناء الثقة" بين مختلف الافرقاء والقوى، لأنه اذا نزل شيء بلبنان فسيكون على اللبنانيين كلهم. وهذا يستلزم جهدا في الاقتصاد كما في السياسة والامن.

ليس معقولا ان يستمر البلد في ظل تراجع الاقتصاد والاستثمار الاجنبي وعدم وضع خطط للتطوير الصناعي والانتاجي على انواعه، ناهيك بارتفاع معدلات الدين العام والبطالة، مع حديث عن ان تحويلات المغتربين قد لا تكون في منأى عن التراجع، فضلا عن ركود في قطاعي العقارات والسياحة.

الثابت انه في ظل كل التطورات والتعقيدات التي زادت تأزم السنوات السابقة، فإن لبنان امام مرحلة جديدة مفتوحة على الكثير من الاحتمالات غير الواضحة، ولا يمكن التصدي لها الا بالتعقل وروح المسؤولية.

هي مسؤولية ملقاة على عاتق جميع اللبنانيين الذين عليهم التأسيس والبناء على المساحات المشتركة ونقاط التلاقي، ونبد الفوضى وحتى الاختلافات السجالية التي تستنزف الطاقات ولا تنتج غير الفساد السياسي والتردي على كل المستويات.

اثارة التوترات وتحويلها الى صراعات مدمرة بكل ما للكلمة من معنى، وتؤدي الى انظمة ومؤسسات ضعيفة لا تنتج مجتمعات وحكومات غير قادرة على اداء الوظائف الاساسية. المقلق انه رغم ارتفاع مستويات التوتر، فإن السؤال الذي لا يزال مطروحا هو متى ندرك كلبنانيين مدى خطورة الانزلاق الى سجلات داخلية تزيد التصدعات، وان حماية لبنان في هذه المرحلة الدقيقة لا تكون في صوغ الخطاب السياسي بمفردات قانون الانتخاب والصوت التفضيلي او الحاصل الانتخابي، بل ببصيرة سياسية تؤكد ان "الوحدة الوطنية" ليست استحالة ولا هي معادلة صعبة التحقيق.

مما لا شك فيه ان السنوات السابقة كانت صعبة على لبنان وشعبه ومؤسساته، خصوصا منذ اندلاع الاحداث في سوريا. ولقد نجحنا بشق النفس في منع تدحرج كرة النار الى لبنان بسبب الحكمة التي اتسم بها بعض القادة السياسيين، وتضحيات المؤسسات الامنية. وليس خافيا على احد ان الاتجاه الدولي كان مع تحييد لبنان عن هذه الحرب. لكن لا يمكن الركون دائما الى الغير لتأمين الاستقرار الداخلي بكل اشكاله. وهذا الامر يتطلب مناعة كافية في ميادين السياسة والاقتصاد والامن والقضاء والادارة.

حاليا، هناك قلق من ان تتجه الاوضاع الداخلية الى تعقيدات متشابكة ومقلقة تماشيا مع ما يدور في المنطقة، فيما تستمر التهديدات والخروقات الاسرائيلية على وتيرتها التصاعدية، خطابات التباعد السياسي تزداد زخما تحت وطأة الانتخابات النيابية المقبلة او الحسابات الضيقة المحكومة بروحية الغاء الآخر. وبين هذا وذاك، هناك

الوطنية والتوافقات السياسية اللتين افطنا الى بعث الحياة الدستورية وانتظامها، وكان في نتائجها انجازات اعادت الحياة والحيوية الى الجسد اللبناني السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

واذا كان صعبا على البعض السير في مقتضيات التوافق السياسي الذي يعزز المناعة الوطنية بعدما كان البلد واهله في محطات كثيرة على ابواب فتن، فانه يغفل ان مبدأ التسوية، لما فيه المصلحة العليا للوطن، ليس مذموما بل مطلوبا، كونه من ادوات العمل السياسي طالما انه يحقن دماء، ويوفر خسائر. ولأن علم السياسة هو علم بناء الدولة لا استثارة العصبية والمقامرة باستقرار البلد، وطالما ان البلد محكوم بمكوناته الطائفية، واستطرادا ما اصطلح على تسميته بـ"الديموقراطية التوافقية"، فإن لبنان سيبقى بلد التفاهات المستمرة.

ما يعرفه الجميع، ويتغاضى كثيرون منهم عنه، هو ان الامن على مستوى الشرق الاوسط صار مشكلة بالغة التعقيد بسبب القديم والجديد من الصراعات. حاليا لا يوجد ضوابط او توازنات يمكن الركون اليهما لتأمين مظلة تدفع عن لبنان انعكاس الاخطار التي تلف المنطقة بأسرها. وليس هناك آليات واضحة قادرة على تحويل المواجهات ومشاريع المواجهات الى ترتيبات سياسية.

في ظل التطورات الاخيرة، صار من الصعوبة بمكان تعيين الوضع في المنطقة عموما ومنها لبنان، وذلك تحت تأثير العلاقات الدولية المتزايدة التعقيد والفوضى، والقادرة على

تحتم التطورات الاخيرة على مستويي الاقليم والعالم النظر الى ما بعد ذلك، والى ما ستؤول اليه الامور في ظل احتدام هنا وارتطام هناك. ذلك ان التصعيد في اللغة السياسية المصحوب بجمود اصاب دبلوماسيات اساسية، واحالها شبه مُقعدة، يحسم باننا امام اشهر عجاف قد يكون المقرر الاساس فيها هو الميدان.

واذا كان التهديد الارهابي المتأسلم قد تراجع تأثيره المباشر عن لبنان، بعد دحره جراء تضحيات الجيش والقوى الامنية، فهذا لا يعني على الاطلاق زواله، لانه في الاساس لم يكن كلاسيكيا ذا مقار وقواعد واضحة، بقدر ما ان فاعليته تقوم على الانغماس والمباغتة واستغلال الثغر. عليه فإن هذا التهديد يبقى قائما وبالغ الخطورة كونه يسعى الى استثارة الفتن والغرائز الى جانب سفك الدماء، ولينضم الى غيره من الاخطار المستجدة والناجمة من صراع الامم والامبراطوريات بكل خططهم ومشاريعهم.

ما يجعل لبنان على هذا القدر من التنبه والالتفات الى ما يدور حوله، ليس ضالة جغرافيته وضعف امكاناته وموارده، اما الخشية من تعميق الانقسامات الداخلية في كل الاتجاهات، والتلهي بسجلات مستعارة من الماضي الرهيب، المشعب بسرديات اهلية، لا تزال تكرر نفسها على وجوه مختلفة وفي مناسبات يتم احياؤها من خارج سياقاتها المحلية والدولية.

وما يزيد لبنان قلقا، ويعزز من ترشيحه ليكون ساحة من ساحات صراع الامم والدول وصندوقة بريد، الخشية من المحاولات التي يعمل عليها البعض للانقضاض على الوحدة